إشكاليات المشاركة السياسية – دراسة نظرية

د. علي محمد ديهوم
كلية الاقتصاد والتجارة – الجامعة الاسمرية
Allllllaiiiii1981@gmail.com

أ. أبوبكر هدية المحروق
كلية الاقتصاد والتجارة – الجامعة الاسمرية
Abubker.h.m@gmail.com

الملخص:

ان المشاركة السياسية نشاط سياسي يقوم به الافراد والجماعات في المجتمع لدخول في النظام السياسي، والتدخل في عملياته المختلفة ودلك اما بتولي السلطة والحكم وادارة مؤسسات الدولة المختلفة او التأثير في السلطة من أجل تحقيق غايات و أهداف ومصالح معينة، وبهذا تنصب المشاركة السياسية علي اليات عملية صنع السياسات العامة واتخاد القرارات السياسية وتوجيهها الوجهة التي تخدم اهداف ومصالح قوي سياسية. وهي عملية معقدة تتأثر بمجموعة من العوامل المختلفة داخل المجتمعات منها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والفكرية وغيرها. وهي كشكل من اشكال العمل السياسي تتعلق ببنية النظام السياسي وأليات عمله المختلفة، اد يكمن موقعها داخل النظام السياسي.

وتتعدد صور المشاركة السياسية الي العديد من الصور فبعضها يكون فرديا أو جماعياً، منضماً أو عفوياً، متواصل أو متقطعاً، فعالاً أو غير فعال.

كما انها تواجه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحد من وجود مشاركة سياسية فاعلة.

1. الاطار العام للدراسة:

1.1 المقدمة:

تعد المشاركة السياسية وما يرتبط بها من قضايا فرعية تعد من أهم وأبرز القضايا التي عنى، وما زال يعنى بها علم الاجتماع السياسي سواء في الدول المتقدمة أو الدول التي تندرج تحت مسمى الدول النامية، ويعتبرها من أهم متطلبات الحياة السياسية.

ولا تعد المشاركة السياسية وليدة المجتمع الحديث بحسب البعض، بل أنها وجدت في المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة، كما كانت قائمة في المجتمع الإسلامي وقد اتخذت في الإسلام صورتين، هما الشورى والبيعة، إلا أن البعض الآخر يرى أن هذا المفهوم حديث برز لأول مرة إبان الثورة الفرنسية سنة 1789م، وما نتج عنها من إعادة ترتيب وصياغة البناء الاجتماعي بمختلف نظمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. تتطلب المشاركة ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعدها على تحقيق أهدافها بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة، وإن المشاركة السياسية الجادة تواجه العديد من العقبات والمشكلات الغير بسيطة وليس مرجعها السلطة الحاكمة فحسب أو أفراد المجتمع فقط، وإنما هي مجموعة من التراكيب المؤلفة فيما بينها . وبهذا أصبحت إشكاليات المشاركة السياسية مادة علمية لعدة دراسات ومن هنا سنعمل على تسليط الضوء على مفهوم المشاركة السياسية ، والأسس القائمة عليها والتحديات التي توجهها.

2.1 إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية البحث في السؤال الاتي:.

"ماهي الاشكاليات والتحديات الرئيسية لعملية المشاركة السياسية"

وتحت هده الاشكالية تتدرج الاسئلة الاتية:

ما هو مفهوم المشاركة السياسية؟

ماهي ما هي الاسس التي تقوم عليها المشاركة السياسية؟

3.1 أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على:

أ . معرفة الاشكاليات والتحديات التي تواجه المشاركة السياسية.

ب . معرفة الاسس التي تقوم عليها المشاركة السياسية.

ج . معرفة طبيعة المشاركة السياسية.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال دراسة موضوع مهم وهو المشاركة السياسية الدي يمتد تأثيرها في حقول المعرفة المختلفة فمتغيراتها تقع في نطاق علم الاقتصاد والاجتماع والسياسية وغيرها، وهي من شأنها إثراء المعرفة لقضايا المشاركة السياسية.

5.1 منهجية الدراسة:

تقتضي دراسة هدا البحث الاستعانة بالعديد من المناهج العلمية وهي المنهج الوصفي التحليلي لشدة ارتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الانسانية، والمنهج التاريخي.

6.1 تقسيمات الدراسة:

أولاً: الاطار النظري "مفهوم المشاركة السياسية".

ثانياً: الاسس والمرتكزات التي تقوم عليها المشاركة السياسية.

ثالثاً: التحديات والاشكاليات أمام المشاركة السياسية.

2. الاطار النظري للدراسة:

1.2 مفهوم المشاركة:

إن عملية تحديد ماهية مفهوم المشاركة السياسية تمثل لكثير من علماء السياسة والاجتماع الاجتماعية، وذلك بسبب التباين بين الأفكار لهؤلاء العلماء، ومدى تأثير كل منهم بالثقافة العامة والثقافة السياسية للمجتمع الذي يعيش فيه، إلا أنهم يتفقون على أن هذه المشاركة تتناول تأثير المواطن على عملية صنع القرار على جميع المستويات المحلية أو مستوى الدولة أو مستوى القومي.

إلا أن التوجه العام لعلماء الاجتماع السياسي خاصة المحافظون منهم يميل إلى التعامل مع مفهوم المشاركة السياسية في صورتها الشرعية الاعتيادية أو الاتفاقية، رغم أن المفهوم ينطوي على معنى آخر غير اعتيادي أو غير تقليدي، وهو ما قد يرى البعض فيه أمراً غير شرعي، رغم ما تحمله من سمات النشاط السياسي وفاعليته، ومن أبرز تعريفات المشاركة السياسية بالمعنى التقليدي الاعتيادي ذلك الذي ساقه كلا من "سيدني فيربا" و"نورمان نيى"، "وجاي أون كيم" في مؤلفهم "المشاركة والمساواة السياسية، حيث ذهبوا إلى أنهم يريدون بالمشاركة السياسية تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون، والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم، أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها"، ثم يطفون بعدا آخر يكشف عن ملامح التعريف السابق، حيث يؤكدون أن المشاركة السياسية تستهدف التأثير على القرارات الحكومية (etal, 1978, p.46).

أما "ميلبرات"، "وجويل" فلم يختلفا كثيراً عما قدمه فيربا زميلاه، والدليل على ذلك أنهما يتعاملان مع مسألة المشاركة السياسية باعتبارها تلك الأفعال الخاصة بمواطنين ذوي خصوصية، يجتهدون من خلال أفعالهم هذه نحو التأثير في الحكومة والسياسة أو تدعيمها (فؤاد، 1995، ص84).

أما "أرسطو" فقد استهل كتابه "السياسية بالقول: "لما كانت الدولة، كل الدولة، نوعاً من المشاركة، كانت كل المشاركة تتم للوصول إلى نفع وخير، إذ المفروض أن الخير هو نهاية كل عمل، فإن من الواضح أنه بالنظر لكون الخير هدف جميع المشاركات، فإن الخير الأسمى، في أرفع رتبه، هو هدف تلك المشاركة السامية التي تضم كل من عداها أو بكلمة أصح، الدولة أو المشاركة السياسية".

وكذلك يرى "هنتجتون"، "وويلسون" إن المشاركة السياسية تعني ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنين من أجل التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي، ومعنى ذلك أن المشاركة تستهدف تغيير مخرجات النظم السياسية بالصورة التي تتلاءم مع مطالب الأفراد الذين يقدمون على المشاركة السياسية.

أما "هربرت ماكلوس" فإنه يصف المشاركة السياسية بأنها "تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعنى اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي" (الطبيب، 2007، ص 87).

كما تعرف المشاركة السياسية بأنها تعني "أي عمل تطوعي من جانب المواطن، يهدف للتأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشئون العامة أو اختيار القيادة السياسية على أي مستوى حكومي أو محلي أو قومي" (فراج، بلا ت، ص267).

كما تعرف المشاركة السياسية أيضاً "بأنها كل نشاط يقوم به المواطنون في مجتمع معين، ويكون هذا النشاط مؤثراً في اختيار الأشخاص الذين يمارسون العملية السياسية، كما يكون هذا النشاط مؤثراً فيما يتخذه هؤلاء الأشخاص من قرارات تتعلق بهذا المجتمع" (رضا، 1988، ص 17).

وهناك ما يعرفها أي المشاركة السياسية على أنها: "عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام

بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو رقابياً وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة" (شلبي، بلا ت، ص452).

وإجمالاً يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها تعنى "جميع الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها، ويلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لا نجازها وتتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة.

2.2 خصائص المشاركة السياسية:

تتسم المشاركة السياسية بمجموعة من الخصائص الهامة وهي على النحو التالي (فراج، مصدر سابق، ص ص 284-285):

أ. المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إداري حيث أن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية والسياسية تجاه القضايا والأهداف.

ب. المشاركة سلوك مكتسب فهي ليست سلوكاً فطرياً يولد به الإنسان أو يرثه، إنما هي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد أثناء حياته وخلال تفاعلاته مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.

ج. المشاركة سلوك إيجابي واقعي، بمعنى أنها تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية وثيقة الصلة بحياة وواقع الإنسان، فهي ليست فكرة مجردة تخلق في الأجواء ولا تهبط إلى مستوى التنفيذ.

د. المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والأبعاد تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل التنمية، في المعرفة والفهم والتخطيط والتنفيذ والإدارة والاشتراك والتقويم وتقديم المبادرات والمشاركة في الفوائد والمنافع.

هـ. لا تقتصر المشاركة على مجال أو نشاط واحد من أنشطة الحياة بل إن المشاركة مجالات متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية ممكن أن يشارك فيها الفرد من خلال اشتراكه في أحدها أو فيها كلها في آن واحد.

و. المشاركة لا تقتصر على مكان محدد ولا تتقيد بحدود جغرافية معينة فقد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي.

ز. المشاركة حق وواجب في آن واحد فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام عليه في نفس الوقت، ضمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه وأن ينتخب

من يمثله في البرلمان وأن يرشح نفسه إذا ارتأى في نفسه القدرة على إدارة المجتمع، فالمشاركة هي الوضع السليم للديمقراطية فلا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بدون مشاركة، كما أن المشاركة واجب على كل مواطن، فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعية لأحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع.

ح. المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة تقتضي مشاركة أفراد المجتمع في المسؤولية الاجتماعية، مما يعني تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين في اتجاه الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، كما أنها وسيلة تمكين الأفراد من لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع نحو الرقي والرفاهية والمساهمة في دفع عجلة التنمية.

ت. المشاركة توحد الفكر الجماعي لأفراد المجتمع حيث تساهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير لهذا المجتمع.

3.2 مستويات المشاركة:

للمشاركة السياسية عدة مستويات منها (سعد، 1981، ص ص201-202):

1.3.2 المستوى الأول: ويتكون من الذين يشغلون المناصب السياسية العليا ومن تم يمتلكون الحق في اتخاذ أو صنع القرار السياسي الذي يؤثر في المجتمع بل وقد يتخطى حدود المجتمع إلى التأثير في علاقاته مع المجتمعات الأخرى وهذا أقوى أنواع المشاركة السياسية الرسمية.

2.3.2 المستوى الثاني: ويتكون من البيروقراطيين الكبار –نواب الوزراء على سبيل المثال، وزعماء الأحزاب السياسية خارج السلطة وجماعات الضغط والباحثين عن المناصب العليا، وهؤلاء يمثلون المشاركة غير الرسمية، ما عدا نواب الوزراء، لأنهم لا يستطيعون اتخاذ القرار السياسي، وإن كانوا يستطيعون التأثير في اتخاذ القرار، لما يمتلكون من مصادر قوة قد تؤثر على النسق السياسي أو النظام القائم.

3.3.2 المستوى الثالث: ويتكون من الأعضاء أو الأفراد النشطاء في التنظيمات السياسية، وهؤلاء الساعين إلى تحقيق الصالح العام والمشاركين في المؤتمرات الرسمية وغير الرسمية، وذوي النشاط الهامشي والذي يقل تأثيره كثيراً في مجال العمل السياسي.

4.3.2 المستوى الرابع: ويتكون من مجموعة الأفراد الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات، وهم في العادة قد لا يذهبون للتصويت من واقع إحساسهم بعملية المشاركة السياسية، وإنما من واقع قد يختلف من فرد إلى آخر.

5.3.2 المستوى الخامس: ويتكون من هؤلاء اللامبالين سياسياً، حيث يتقلص دورهم فلا يأخذون حتى دور المتفرجين وإنما هم منصرفون عن الساحة السياسية تماماً.

4.2 دوافع المشاركة السياسية:

يسعى الفرد للمشاركة في مختلف المجالات والميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انطلاقاً من عدة دوافع منها ما يتصل بالمجتمع ككل، ومنها ما يتعلق باهتمامات الفرد واحتياجاته الشخصية وبهذا تنقسم إلى:

1.4.2 الدوافع العامة: وتتمثل في الآتي:

أ. الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، مما يستوجب مشاركة الناس بفاعلية في الحياة العامة للمجتمع. فيعبرون عن آرائهم وأفكارهم ورغباتهم فيما يجب اتخاذه من قرارات وقوانين وسياسات ومن البرامج والسياسات التي تتخذ استجابة لاحتياجات المواطنين.

ب. حب العمل العام والرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع وتحسين مستويات الخدمة فيه من خلال العمل في المجالات المختلفة التي تستهدف تحسين وجه الحياة على أرض الوطن.

ج. الرغبة في لعب دور محوري ومؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤثر على حاضرهم ومستقبلهم ويشعرهم بأهمية دورهم وانعكاسه على دعم مسيرة التنمية.

د. الرغبة في تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع وجماعاته بغية تحقيق نوع من التكامل، والتفاعل بين هذه الفئات مما يحقق المشاركة لهذه الفئات والجماعات.

هـ. الرضا عن السياسات القائمة والتنسيق السياسي الموجود، حيث أثبتت بعض الدراسات أن المشاركة الشعبية تزداد مع زيادة الرضا عن هذه السياسات والعكس صحيح، وأن الذين يهتمون بالمشكلات العامة هم أكثر الناس رضا عن المجتمع.

و. عوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية في محيط الأسرة أو المدرسة أو النادي أو المؤسسات الدينية أو التطوعية أو الأحزاب أو وسائل الإعلام والاتصال، والتي تنمي في الفرد قيمة المشاركة، ويجعل منه مواطناً مشاركاً.

ز. توافر الضمانات القانونية والدستورية التي تضمن للمواطنين الأمن والمناخ الديمقراطي السليم، وسيادة القانون وحرية التفكير والتعبير بما يتفق والمصالح العليا في المجتمع.

ح. الدوافع الدينية والتعاليم التي تحث على المشاركة ويسعى الفرد لذلك للحصول على الحقوق الدينية للأفراد المشاركين في العملية السياسية. (شلبي، مصدر سابق، ص ص464-465)

2.4.2 الدوافع الخاصة: وتتمثل في الآتي (فراج، مصدر سابق، ص ص 288-289):

أ. محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع والتي تعود بالنفع عليهم.

ب. تحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع واكتساب الشهرة والحصول على التقدير والاحترام.

ج. إشباع الحاجات إلى المشاركة، حيث تنقسم حاجات الإنسان إلى مستويات عدة منها الحاجة إلى المشاركة السياسية وتحقيق الذات.

د. تحقيق المصالح الشخصية المتمثلة في السيطرة والتمتع بالنفوذ وتحقيق منافع مادية وغيرها من المصالح الشخصية.

5.2 متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة:

تتطلب المشاركة ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعدها على تحقيق أهدافها بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة. وأهم هذه المتطلبات هي (موسى، 2001، ص ص 18-19):

أ. **المساواة** ويقصد بها تساوي جميع المواطنين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية كحق الانتخاب، وحق اختيار رئيس الدولة، كما يقصد بالمساواة أيضاً خضوع الجميع حكاماً أو محكومين لسيطرة القانون ولكي تتحقق المساواة يجب أن يتوافر شرطان **الشرط الأول** هو غياب جميع الامتيازات السياسية التي قد تعطى الفرصة لبعض الأفراد للتمتع ببعض الحقوق على حساب البعض الآخر، **والشرط الثاني** هو إتاحة الفرصة لكل مواطن أن يشارك في خدمة مجتمعه حسب قدرته وموقعه في هذا المجتمع.

ب. سيادة الشعب حيث يستطيع الشعب من خلال ممارسة هذه السيادة أن يعبر عن رأيه بوسائل متعددة مثل الاستفتاء العام والتمثيل البرلماني أو النيابي والانتخابات والأحزاب فكل هذه صور يمكن للشعب أن يلعب من خلالها دوراً فعالا في التأثير على الحكومة وعلى ما تتخذه من قرارات بل يمكن خلال هذه الوسائل أن يختار الشعب الحكومة ذاتها.

ج. احترام الحياة الإنسانية، ولكي يتوفر هذا العنصر يجب أن يسود التسامح في المجتمع، وقد بدأت الفكرة بالتسامح الديني، ثم امتدت إلى مجال السياسة فأصبح التسامح في مجال السياسة يعني احترام حقوق الفرد وآرائه السياسية وعدم تدخل الدولة فيها.

د. احترام الحريات الفردية، حيث توجد بعض الحريات التي يجب أن يحترمها المجتمع كحرية الفرد في التعبير عن آرائه السياسية وحرية الصحافة وحرية تنظيم الأحزاب، ولكن يجب أن يمارس نوعا من الضبط على هذه الحريات حتى لا تتحول إلى فوضى تضر بالمجتمع.

وهناك متطلبات أخرى منها (شلبي، مصدر سابق، ص ص 470-471):

أ. **الإيمان بجدوى المشاركة** فإحساس المواطن بأهمية المشاركة وفاعلية هذه المشاركة وسرعة استجابة المسؤولين يعمق من شعوره بمشاركته ومردودها المباشر على تحسين صورة حياته وحياة الآخرين داخل المجتمع.

ب. ارتفاع مستوى وعى أفراد المجتمع بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعي، إما عن طريق سعى الأفراد لبلوغ هذا القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع مثل المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم أو المؤسسات غير الحكومية، كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة والاتحادات بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.

ج. **الشعور بالانتماء للوطن**، وإحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجبا وطنياً تفرضه العضوية في هذا الوطن.

د. وجود برامج تدريبية ممن في مواقع المسؤولية سواءً في الحكومة أو في المؤسسات غير الحكومية في المجتمع لتدريبهم على مهارات الاستماع والإنصات واحترام فكر الآخرين، وكذلك أساليب استثارة اهتمام الناس وتنمية قدرتهم على المشاركة.

هـ. اللامركزية في الإدارة مما يفسح المجال أمام الناس لكي تشارك في إدارة شؤون حياتهم، ويفتح الباب لكل الجهود والمساهمات التي يتقدم بها الناس.

و. زيادة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فاعليتها حتى تغطي أكبر مساحة ممكنة فتستثمر في كل مكان وفي كل نشاط، وأن يكون لها دور فاعل من خلال إتاحة صلاحيات أكثر لها مما يجعلها أكثر تأثير في خدمة المجتمع.

ز. تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية مثل الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية والأحزاب السياسية ووسائل الاتصال وتشجيعها على غرس قيم المشاركة لدى أفراد المجتمع.

ح. ضرورة التزام وسائل الإعلام والاتصال بالصدق والموضوعية في معالجة القضايا والأحداث المختلفة، وإفساح المجال أمام كافة الآراء والاتجاهات والأفكار للتعبير عن نفسها بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية أو المهنية.

6.2 معوقات عملية المشاركة السياسية:

إن المشاركة السياسية الجادة وبالمفهوم الذي تمت الإشارة إليه سابقاً تواجه العديد من العقبات والمشكلات الغير بسيطة وليس مرجعها السلطة الحاكمة فحسب أو أفراد المجتمع فقط، وإنما هي مجموعة من التراكيب المؤلفة فيما بينها ولابد من التعرف عليها ويمكن التعرف على هذه المعوقات من خلال المحددات الآتية(فراج، مصدر سابق، ص ص 258-259):

1- المحدد الاجتماعي:

وتعني بالدرجة الأولى سلوكيات وثقافة المواطنين، ذلك أنه في المجتمعات النامية صاحبة القيم الحضارية والثقافية من الصعب تغييرها بسهولة لتواكب التغيرات الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تعمل المشاركة في إطارها، خاصة وأن المحدد الثقافي بصفة عامة في هذه المجتمعات مقيد إلى حد ما والتغيرات المادية فيه تتغير أسرع من العناصر الثقافية غير المادية كما أن مجمعة الأفكار والمعتقدات هي التي تحدد السلوك والتصرفات، ويمكن إجمال أبرز معوقات هذا المحدد بالآتي:

أ- **خلخلة الثقة بين المواطنين والحكومة:** وهي التي تنتج عن كثرة الوعود والتصريحات دون تنفيذها فضلا عن المبالغة لدى بعض المسؤولين ومن مواقع حساسة واستراتيجية وبالإضافة إلى إصدار المال العام في بعض المواقع، خاصة وأن عدد من الجهور يلمس من الوهلة الأولى حجم إهدار فتتصدع توجهاتهم وتخيب آمالهم وتتعاظم احباطاتهم نتيجة هذا الفساد.

ب- **الشعور باللامبالاة:** والمتمثلة في البعد عن أي عمل جماعي أو فردي للصالح العام والعزوف عن المشاركة حتى بالرأي، الغربة والاغتراب وانحدار القيم ونعني إحساس الفرد بأنه غريب في وطنه أو غريب عن العملية السياسية وعما يدور في مجتمعه وكذلك إحساسه بأن الدولة والحكومة والمجتمع لا يعنيه أمره وبالتالي لا جدوى من المشاركة.

2- المحدد الاقتصادي:

لعل أهم ما يعيق المشاركة السياسية هو نقص الموارد واهتزاز التنمية الاقتصادية ومع تفاقم عديد من المشكلات التي تستهلك أي جهود للتنمية كالزيادة المضطردة في السكان بمعدلات تفوق معدلات زيادة الإنتاج فضلاً عن زيادة أنماط الاستهلاك المستورة لفئات معينة الأمر الذي يؤثر على مخططات الاستثمار بصفة عامة علاوة على غياب الحوافز، كل ذلك يؤدي إلى تعظيم اللامبالاة والاتكالية لدى المواطنين ومن ثم القضاء على دوافع المشاركة عن المواطنين.

3. النتائج والتوصيات:

1.3 النتائج:

1- ان المشاركة السياسية نشاط سياسي يقوم به الافراد والجماعات في المجتمع لدخول في النظام السياسي، والتدخل في عملياته المختلفة ودلك اما بتولي السلطة والحكم وادارة مؤسسات الدولة المختلفة او التأثير في السلطة من أجل تحقيق غايات و أهداف ومصالح معينة، وبهذا تنصب المشاركة السياسية علي اليات عملية صنع السياسات العامة واتخاد القرارات السياسية وتوجيهها الوجهة التي تخدم اهداف ومصالح قوي سياسية.

2- ان عملية المشاركة السياسية عملية معقدة تتأثر بمجموعة من العوامل المختلفة داخل المجتمعات منها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والفكرية وغيرها.

3- المشاركة السياسية كشكل من أشكال العمل السياسي تتعلق ببنية النظام السياسي وأليات عمله المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي.

4- المشاركة السياسية تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الافراد والجماعات داخل المجتمع.

5- المشاركة السياسية هي تعبير عن علاقات التفاعل بين المواطنين والنظام والمكرسة في اطار بنية سياسية معينة تتحدد حسب طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.

6- تتعدد صور المشاركة السياسية الي العديد من الصور فبعضها يكون فردياً أو جماعياً، منضماً أو عفوياً، متواصل أو متقطعاً، فعالاً أو غير فعال.

7- تواجه المشاركة السياسية العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحد من وجود مشاركة سياسية فاعلة.

8- إن عملية التحديث السياسية والتنمية السياسية ضرورة جوهرية لبناء الدولة العصرية كونها تهدف الي اقامة المؤسسات السياسية وتطوير قدرات البني السياسية علي الاستجابة والتكييف مع الحاجات والمتطلبات الاساسية للمجتمع وتساهم في تزايد واتساع القوي الاجتماعية الراغبة والساعية للمشاركة السياسية مما يودي الي مشاركة كافة الشرائح المجتمعية في العملية السياسية.

2.3 التوصيات:

1- ضرورة تعزيز الشعور بالانتماء للوطن، وإحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجبا وطنياً تفرضه العضوية في هذا الوطن. مع وجود برامج تدريبية ممن في مواقع المسؤولية سواءً في الحكومة أو في المؤسسات غير الحكومية في المجتمع لتدريبهم على مهارات الاستماع والإنصات واحترام فكر الآخرين، وكذلك أساليب استثارة اهتمام الناس وتنمية قدرتهم على المشاركة.

2- ضرورة تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية مثل الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية والأحزاب السياسية ووسائل الاتصال وتشجيعها على غرس قيم المشاركة لدى أفراد المجتمع.

3- العمل علي رفع مستوى وعى أفراد المجتمع بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعي، إما عن طريق سعى الأفراد لبلوغ هذا القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع مثل المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم أو المؤسسات غير الحكومية، كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة والاتحادات بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.

4. المراجع:

1. عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، ط1، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية: 1995).
2. مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، ط1، (الزاوية: جامعة الزاوية: 2007)، .
3. سلوى السعيد فراج، قراءات في العلوم السياسية، ط1، (المنصورة: دار الصفا للطباعة: بلا ت)، .
4. محمد أحمد رضا، المشاركة السياسية بين العصر الإسلامي والعصر الحديث، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1988،.
5. إسماعيل علي سعد، قضايا علم الاجتماع السياسي، ط1، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية: 1981)،.
6. أحمد شلبي، العلوم السياسية وأصول التنظيم السياسي المحلي والدول في عصر العولمة، ط1، (القاهرة: المكتب العربي الحديث: بلا ت)، .
7. رشاد عبد العزيز موسى، علم النفس السياسي، ط1، (القاهرة: دار الفكر العربي: 2001).
8. Verba, sidny, etal, participation and political Equality, Cambridge university, Cambridge, 1978, p.46 .

Problems of political participation - Theoretical Study

Dr.. Ali Mohamed Dahoum
Factual of Economy & Comerce - Asmarya University
Allllaiiiii1981@gmail.com

Mr. Abu Bakr Gift Al-Mahrouq
Factual of Economy & Comerce - Asmarya University
Abubker.h.m@gmail.com

Apstract:

Political participation is a political activity carried out by individuals and groups in society to enter the political system, and to interfere in its various operations, either by assuming power, governance and managing the various state institutions or influencing the authority in order to achieve specific goals, objectives and interests. Public policies and political decision-making and directing the direction that serves the goals and interests of political forces. It is a complex process affected by a number of different factors within societies, including political, economic, social, security, intellectual and other factors. within the political system.

There are many forms of political participation, some of which are individual or collective, combined or spontaneous, continuous or intermittent, active or inactive.

It also faces many political, economic and social challenges that limit the existence of effective political participation.